اتجاهات استراتيجية التنمية في الفكر الغربي

د.محمد العطا*

مقدمة :

يلاحظ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاه دول العالم الثالث نحو البحث عن مناهج فكرية جديدة في مجال التنمية ، لتنظيم حركتها الاقتصادية ، علماً بأنه لم يكن للدول المتقدمة نماذج فكرية متكاملة لتحليل مشاكل التخلف وعوامل التنمية في دول استعادت استغلالها حديثاً ، ومن ثم اتجه مفكروا الدول المتقدمة لتحليل ودراسة مشاكل النمو في مجتمعاتهم في وقت خضعت فيه دول العالم الثالث للسيطرة الاستعمارية وأيضا لم تلق اهتماماً فكرياً خاصاً ، نتيجة لضعف دورها في صنع السياسة الدولية . ولذلك تناولت بعض النظريات الغربية اتجاهات لتحيد مواقف أفضل لتحليل المنهج المناسب للتنمية ، علماً بأن النظرية الاقتصادية تستهدف دائماً الكشف عن التأثير المتبادل بين عناصر الحياة الاقتصادية بما في ذلك المتغيرات الكلية مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار القومي ، ومن ثم تستند هذه النظرية إلي مفاهيم ومبادئ عامة مقبولة حول السلوك الاقتصادي والاجتماعي فإذا تمت صياغتها بدقة فإنها تساعد علي تحقيق فهم أشمل وتفسير أفضل لحركة المتغيرات الاقتصادية وهذا مؤشر إلي أن منهج التفكير الاقتصادي يستند إلي حقائق معروفة أو فروض معينة حول الخصائص الأساسية لاقتصاد ما أو الظواهر الاقتصادية القائمة ، وقد تكون هذه النظرية صحيحة ومناسبة في دولة ما أو في مرحلة من مراحل تطور مجتمع ما . وتنقسم هذه المناهج النظرية بشكل عام إلي مناهج رأسمالية غربية وأخري اشتراكية وتدور هذه النظريات حول روافد فكرية رئيسية جاء بها التقليديون و " J.A Schumpeter " و " J. M . Keynes" أما النظريات الاشتراكية فترتكز علي نظرية " Karl Marx " ومبادئه ، وسوف نعرض بإيجاز هذه النظريات الغربية والماركسية لتشكل رأياً عاماً حول ركائز واتجاهات استراتجية التنمية على النحو التالي :

---

* استاذ مساعد – كلية تنمية المجتمع – جامعة شندي

*التنمية في الفكر التقليدي :

منذ قيام الثورة الصناعية تزايد اهتمام الفكر الغربي بالنمو الاقتصادي في إطار ما يعرف بالفكر التقليدي ؛ إذ كانت محاولات المفكرين إيجاد وسيلة تساعد في البحث عن أسلوب ونتائج النمو غير المستقر والوحدة الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تمتد جذورها كبداية للفكر التقليدي منذ التطورات الفكرية الأولى التي صاحبت الانتقال من الرأسمالية التجارية إلي الرأسمالية الصناعية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وحتى انهيار الرأسمالية التجارية التي نمت لديها أفكار جديدة تدعو إلي عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال ظهورالفكر الطبيعي الذي يرى أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية تحكم الكون . وأن الحرية الاقتصادية ضرورة لرخاء المجتمع . ويطلق وصف (تقليدي) علي الفكر الذي جاء به " Adam Smith " و " David Ricardo" و " Robert Maltus " ومن جاء بعدهم حتي ظهور النظرية العامة لـJ. M . Keynes . وقد عاش مؤسسوا هذه المدرسة الفكرية فترة الانطلاق الذاتي في أوربا الغربية ويتركز تحليلها حول الإنتاج والكفاءة الاقتصادية وقد زعم التقليديون أن العوامل الاقتصادية تؤدي تلقائياً إلي تحقيق العمالة الكاملة ويستند هذا التحليل إلي الآتي : [1]

١- مبدأ التخصيص وتقسيم العمل .

٢- الحرية الاقتصادية .

٣- العرض بخلق الطلب المساوي له .

٤- مرونة أسعار الفائدة .

٥- مرونة الأجور والأسعار .

ويعتمد مبدأ التخصيص وتقسيم العمل علي مبدأ الكفاية الاقتصادية الذي يستهدف رفع مستوي رفاهية الفرد والمجتمع بمعنى أن الفرد أقدر من غيره علي تحقيق مصالحه بأعلي مستوي من حيث الفاعلية والكفاءة واستناداً إلي ذلك نادوا بعدم تدخل

---

[1] B . H . Singer , International Development , London , 1960 Cn

الدولة في الحياة الاقتصادية وسعيها لجعل المنافسة الحرة نظاماً مثالياً وحجتهم في ذلك أن المنافسة الحرة تكفل تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي . وجعل التقليديون من المنافسة الحرة شرطاً لازماً للنمو وموجهاً للنشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن ، فهذا الجهاز يسجل الطلب ويوجه الإنتاج ويبين مواقع الضعف وينبه إلي نواحي الخلل في البناء الاقتصادي .

ويعد هذا من خلال زعمهم بأن العرض يخلق الطلب المساوي له اقتناعاً بقانون " J. Patest Say " للأسواق . فيعني أن الإنتاج هو الذي يخلق الأسواق للسلع المنتجة . وما دام الإنتاج يخلق دائماً طلباً مساوياً له فإن المنتجين يتنافسون في إطار مبدأ الحرية في استخدام عوامل الإنتاج إلي الحد الذي تتساوي عنده النفقة الحدية لعوامل الإنتاج مع إنتاجيتها الحدية ، وهذا يعني أن جهاز الثمن الاقتصادي الحر قادر علي توليد الدخل القومي الذي يمكن المجتمع من استغلال كل الطاقات الإنتاجية. وإذا كان كل ما ينتج يطلب كما يعتقدون فلن تحدث أزمة إفراط عامة في الإنتاج.[٢] علي أن ذلك لا يمنع من حدوث أزمات جزئية في أسواق بعض السلع ولكن سرعان ما يعود التوازن إليها بفعل جهاز الثمن .

ويستند هذا الفكر إلي أن أي زيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلي حدوث زيادة متساوية في جانبي العرض والطلب ومن ثم في الدخل والإنفاق الكلى . ولذلك يكون شرط عدم حدوث أزمة إفراط عامة في الإنتاج هو عدم وجود فائض في الطلب علي النقود . ولكي يتحقق ذلك لا بد أن يتساوي عرض النقود مع الطلب عليها . وعلي ذلك فإن نظرية كمية النقود تشكل ركيزة أساسية لهذا التحليل الذي يقدر أن التوظف الكامل هو الوضع الطبيعي في المجتمع .

وتستند المساواة الدائمة بين العرض الكلي والطلب الكلي إلي اقتناع التقليديين بأن الدخل الذي لا ينفق علي الاستهلاك ينفق بالضرورة علي الاستثمار وأن كل ادخار لا بد أن يتحول إلي استثمار . فهم يرون أن أسعار الفائدة تتمتع بمرونة تمكنها من توجيه

---

[٢] J. M . Keynes , The General Theory of Employment , interest and money, London 1963 , p.26.

المدخرات إلي قنوات الاستثمار فإذا ذادت المدخرات عن الاستثمار ينخفض سعر الفائدة من ثم يصبح الاستثمار أكثر ربحية وهكذا يتحقق التوازن عند مستوي أدني لسعر الفائدة . ويحدث العكس عندما يزيد الاستثمار عن الادخار فينشأ فائض طلب علي الأرصدة المالية يؤدي إلي رفع سعر الفائدة ويؤدي هذا إلي زيادة الادخار وأضعاف حماس المستثمرين علي الاقتراض وحينئذ يتحقق التوازن من جديد عند مستوي أعلي لسعر الفائدة .(١)

و يؤكد التقليديون أن مرونة الأجور والأسعار تؤكد حركة الجهاز الاقتصادي في اتجاه تحقيق التوظيف الكامل للموارد حتي إذا لم يكن سعر الفائدة قادراً علي التخلص بكفاءة من فائض عرض رأس المال . فإذا لم يكن الإنفاق كافياً لشراء الإنتاج فسوف تنخفض الأسعار ويزداد الطلب علي الإنتاج حتي يستوعب كل السلع والخدمات المنتجة . ويزيد التقليديون إمكانية الاستمرار في الإنتاج رغم انخفاض الأسعار وأن أسعار الموارد سوف تنخفض كذلك أي أن الانخفاض العام في الطلب علي المنتجات سوف يؤدي إلي انخفاض الطلب علي الموارد بما فيها عنصر العمل . عموماً يمكن القول إن التقليديين قد زعموا بأن قوي السوق تؤدي دائماً إلي عودة الاقتصاد إلي مستوي التوظف الكامل وأن الكساد لا يحدث إلا لفترات محدودة . وهم بذلك لا يعترفون بإمكانية حدوث بطالة إجبارية في المجتمع . ومع ذلك يعترفون بالبطالة الاختيارية التي قد تحدث بسبب رفض بعض العاطلين عن العمل بالأجر المنخفض . واستناداً إلي أن العرض يخلق الطلب ، فإن مستوي الإنتاج لا يعتمد علي مستوي الطلب الكلي ولكنه يتوقف علي عوامل أخري في جانب العرض ، وهي الأرض (الموارد الطبيعية) والقوة العاملة ، ورأس المال ، والتطور التقني وهذا يعني أن :

ن = د (م ، ل ، ع ، ت)

حيث تشير " ن " إلي الإنتاج القومي ، و " م " إلي الموارد الطبيعية ، و " ل " إلي رأس المال ، و " ع " إلي قوة العمل ، و " ت " إلي التطور التقني .

وهكذا نجد أن الأرباح هي المحرك الأساسي للاقتصاد الرأسمالي إذ تؤدي هذه الأرباح إلي سلسلة من ردود الأفعال داخل النظام الاقتصادي .

فزيادة الأرباح تؤدي إلي زيادة الاستثمار ورفع المستوي التقني ورفع الأجور وزيادة معدل النمو السكاني ومن ثم زيادة الطلب علي الغذاء من خلال زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال . ومع انطباق قانون تناقص الغلة في قطاع الزراعة في ظل النمو السكاني السريع ترتفع أسعار الغذاء ويرتفع الربح ، وترتفع أجور الكفاف بسبب ارتفاع نفقات الحياة ويؤدي ذلك إلي انخفاض مستوي الاستثمار ، وهكذا يصل الجهاز الاقتصادي في النهاية إلي حالة الركود .

ولكن التقليديين الجدد وعلي رأسهم (الفريد مارشال) يرفضون هذه النتيجة ويستند هؤلاء في حجتهم علي عاملين أساسيين هما :

١- النمو المستمر للمعارف العلمية والفنية بمعدل يكفي للقضاء علي أية ضغوط تسببها ندرة الموارد الطبيعية .

٢- إن انخفاض سعر الفائدة يزيد فرص الاستثمار المربح بدرجة كبيرة وقد أكد التقليديون الجدد أن عملية التنمية متكاملة تحدث تدريجاً .إذ ينشأ عن عملية التنمية تأثيرات متبادلة بين المشروعات الاقتصادية وقد تجسدت هذه التأثيرات المتبادلة في فكرة (Alfred Marshal)عن الوفورات الاقتصادية الخارجية للمشروعات[٣] والواقع أن آراء التقليديين الجدد لا تشكل نظرية محددة للتنمية ، وذلك لأنهم عاشوا فترة الرخاء التي تحققت في أوربا . وهو رخاء لم يتوقعه التقليديون الأقدمون فهذا مؤشر إلي أن قضية التنمية تعد عندهم قضية ثانوية وقد قوي الاعتقاد لديهم بأن الحرية الاقتصادية كفيلة بدعم النمو الاقتصادي بشكل تلقائي في ظل ظروفهم الأساسية التي تتمثل في المنافسة الحرة والتشغيل الكامل للجهاز الاقتصادي ، والسلوك الاقتصادي الرشيد ، لذلك تركز اهتمامهم بدراسة التوازن قصير الأجل وتجاهلوا مشاكل الأجل الطويل .

---

[٣] A. Marshall , Principles of Economics , 8 th . ed Reprinted 1952 , P .155 .

أما " J.A Schumpeter " ـ من خلال إذاقته للفكر التقليدي . فتمثل الفرضية الأساسية في أن الاقتصاد القومي يتسم بالتوازن العام وأن النشاط الاقتصادي يكرر نفسه في شكل تدفق دائري . وعلي ذلك فإن جوهر عملية التنمية هو الخروج عن هذا التدفق الدائري . وهو يري كذلك أن عملية التنمية ترتبط بعنصر مهم هو عدم التأكد والمخاطرة عند اتخاذ قرارات الاستثمار ولتفادي هذه المشكلة فإن تحليل النمو عند " J.A Schumpeter " أكَّد علي إبراز أهمية المنظم كعامل حاسم في عملية التنمية الاقتصادية بحسبانها عملية حركية تتضمن تغيرات اقتصادية أساسية لا يمكن أن يتحمل مسؤلياتها سوي فئة ممتازة من الناس تقود حركة التغير . هذه الفئة هي فئة المنظمين . وبعبارة أخري يقدر J.A Schumpeter أن القدرات التنظيمية هي العنصر الحاسم في عملية التنمية.

وهذه إضافة حقيقية إلي نظرية التنمية وتتمثل الإضافة الثانية في إدخاله عنصراً جديداً في التحليل هو الائتمان المصرفي كمصدر تمويل النشاط الاقتصادي عندما يعجز الادخار – عن تمويل الاستثمار إذ يمكن للمنظم أن يحصل علي الأموال التي يحتاجها لتمويل استثماراته من الجهاز المصرفي الذي يتميز بالقدرة علي خلق النقود وإقراضها وليس معني هذا أن " J.A Schumpeter " أهمل المدخرات كمصدر للتمويل ولكنه جعلها في مرتبة ثانوية وعدَّها دالة للأرباح والأجور وسعر الفائدة ويري" J.A Schumpeter " أن عرض المنظمين يتوقف علي معدل الأرباح وعلي المناخ الاجتماعي السائد وهو يزعم أن عرض المنظمين ينخفض في الأجل الطويل وبالتالي يأخذ النظام الرأسمالي في انحسار ويرجع إلي:(١)

١- أن سيطرة المشروعات الكبري في النظام الرأسمالي الحديث علي النشاط الاقتصادي وحلول المديرين الأجراء محل المنظمين أدت إلي انخفاض الدافع إلي التجديد وتحميل المخاطر .

٢- أن ظاهرة التركيز الرأسمالي بسبب كبر حجم المشروعات قد أضرت بمبدأ الملكية الخاصة وبحرية التعاقد . ذلك أن كبر حجم المشروعات قد أفقد المنظم المجدد دوره في

عملية الإنتاج كما أفقد صاحب رأس المال دوره في الملكية نتيجة لانفصال ملكية المشروعات عن إدارتها .

٣- انهيار الفئة السياسية التي تحمي النظام الرأسمالي وانحسار نفوذها السياسي والاجتماعي .

الواقع أن هذه العوامل لا تكفي لانهيار النظام الرأسمالي وتحطيمة لأن ذلك يتطلب القيام بأعمال عدوانية سوف تأتي في اعتقادJ.A Schumpeter من جانب طبقة المثقفين بسبب استمرار نقدهم للنظام ومن خلال تضامنهم مع فئة العمال التي تكره النظام الرأسمالي بحسبانه مصدراً لشقائهم ، كما عبر الفكر الاشتراكي بأن الصراع الذي يؤدى إلي تقلص في المناخ السياسي والاجتماعي ينتهي بانهيار النظام الرأسمالي ليقوم علي أنقاضه النظام الاشتراكي .

رغم ما يعكسه هذا النموذج من نظرة تشاؤمية لرجل تعلق قلبه بالرأسمالية ينكر بشدة أن نموذجه انهزامي . لكن يتبين من ذلك اعتراف (J.A Schumpeter) بعيوب الرأسمالية ونداءه لعلاج هذه العيوب من خلال إصلاحات ذات طابع اشتراكي . ولا يخفي إن هذا هو ما يحدث في الدول الرأسمالية حالياً من خلال نمو دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومع أن (J.A Schumpeter) قد أكد دور المنظم في عملية التنمية وقد أبرز دور الائتمان المصرفي في تمويل هذه العملية إلا أن نموذجه يتسم بالقصور للأسباب الآتية [٤]:

١- إن المنظم عند (J.A Schumpeter) منظم حر . وهذا الأمر لا يستقيم مع النظم الاقتصادية المختلطة التي تسود الآن . فقد أصبحت الدولة هي المنظم وأصبح الدافع الى الاستثمار يأتي أساسا من القطاع العام والقطاعات التي يشارك فيها . لذلك فإن المنظم المجدد عنده قد لا يجد عملاً للدول الساعية للتقدم الآن .

---

[٤] J.A Schumpeter , the Theory of Economic Development , Cambridge , 1934 .

٢- إن عملية التنمية لا تحتاج إلى المنظم فقط ولكنها تحتاج الى خليط من عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تتفاعل معاً .

٣- يوكد هذا النموذج أهمية الائتمان المصرفي وإحداث عجز في الموازنة العامة كسبيل لتمويل التنمية ولم يؤكد بنفس الدرجة أهمية المدخرات الحقيقية وهكذا يتجاهل أخطار الضغوط التضخمية على الاقتصاد القومى .

٤- تفتقر الدول الساعية للتقدم إلى المنظمين المجددين وذلك لأن المشاكل التي تواجه عملية التنمية في هذه الدول تؤدى إلى :

أ- ضالة الأرباح . ب- ضعف المستوى الفنى . ج- ضعف رأس المال الاجتماعي ومنشآت البنية الأساسية ، وهذه الأمور لا تشجع على التجديد والابتكار .

التنمية في الفكر الكينزى

نقد الفكر التقليدى :

كشف الحساد الكبير في بداية الثلاثينات وما ارتبط به من بطالة واسعة النطاق عن قصور جوهرى في التحليل التقليدي . فقد امتدت فترة البطالة وانتشرت الطاقة الإنتاجية العاطلة وفشل السوق في إعادة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل تلقائياً وقد بين (Keynes) أن أسباب هذا القصور تتمثل في :

١- إن السوق لا تتضمن أن يكون الطلب الكلى كافياً لشراء الناتج عند مستوى التوظيف الكامل ، وهذا يعنى أن (Keynes) يرفض ما يقرره التقليديون من أن العرض الكلى يخلق الطلب المساوى له والسبب الأصيل في ذلك وهو أن الادخار لا يتجه كله إلى الاستثمار بل هو إضافة إلى تيار الدخل وهو ينكر أن التعادل بين الادخار والاستثمار يتحقق من خلال حركات سعر الفائدة فالفوائد ليست ثمناً للادخار .

ويؤكد (كينز) أن الادخار يعتمد علي الدخل أساسا . أما الاستثمار فيتحدد بعوامل مستقلة عن الدخل مثل التطور التقنى والتنبؤ باتجاهات المسار الاقتصادي .

٢- إن مرونة الأجور والأسعار لا تضمن تحقيق التشغيل الكامل وذلك أن الأجور تتميز بضعف المرونة عند اتجاه الاقتصاد إلى الانكماش بسبب الاتجاهات الاحتكارية وقوة نقابات العمال .

٣- إن علاج مشكلة البطالة لا يتحقق من خلال تخفيض مستوى الأجور إذ يؤدى هذا الأجراء نفسه إلى انخفاض مستوى الطلب الكلى ، ومن ثم اتساع نطاق البطالة . كما يؤكد أن مستوى التشغيل لا يتوقف على مستوى الأجور ولكنه يتوقف على الطلب الفعال (Demand Effective) ذلك لأن الطلب على قوة العمل طلب مشتق من الطلب على الإنتاج .

الطلب الفعال ومستوى التوظيف :

وينتهي (كينز فى تحليلة) إلى أن استقرار مستوى التوظف يرتبط بشرط معين وهو التعادل بين (الطلب الكلى (Aggregate Demand)) والعرض الكلى (Aggregate Supply) وتمثل قيمة الطلب الكلى التي تتعادل مع قيمة العرض الكلى ما يسم (الطلب الفعال) (Effective Demand) وهو الذي يحدد مستوى التوظيف في المجتمع[٥] (انظر شكل رقم ١) . وعندما يكون مستوي الطلب الفعال كافياً لامتصاص قوة العمل في المجتمع يسود التوظف الكامل لم يكن كذلك تسود البطالة الإجبارية .

عندما يكون مستوى الطلب الفعال كافياً لامتصاص قوة العمل في المجتمع يسود التوظيف الكامل ، ويبين شكل رقم (١) العلاقة بين الطلب الكلى والعرض الكلى ومستوى التوظيف . فذا كان منحنى الطلب الكلى (ط) أعلى من منحنى العرض الكلى (ع) فسوف تدفع قوى المنافسة رجال الأعمال إلى زيادة الطلب على قوة العمل . ويتزايد مستوى التشغيل حتى (ف٢) إما إذا كان منحنى الطلب أدنى من مستوى منحنى العرض يكون رجال الأعمال معرضين للخسائر ومن ثم يمتنعون عن تشغيل قوة العمل .

---

[٥] د. جمال الدين سعيد ، النظرية العامة لكينز ، القاهرة ، سنة ١٩٥٣

على أن منحنى الطلب قد يتقاطع مع منحنى العرض الكلى عند أية نقطة ، ويتحقق أيضا التوازن الاقتصادي وهذا هو ما حدث عند تقاطع منحنى الطلب (ط) مع منحنى العرض (ع) حيث تحدد مستوى التشغيل عند

شكل رقم (١)
تحديد مسنوى التوظيف

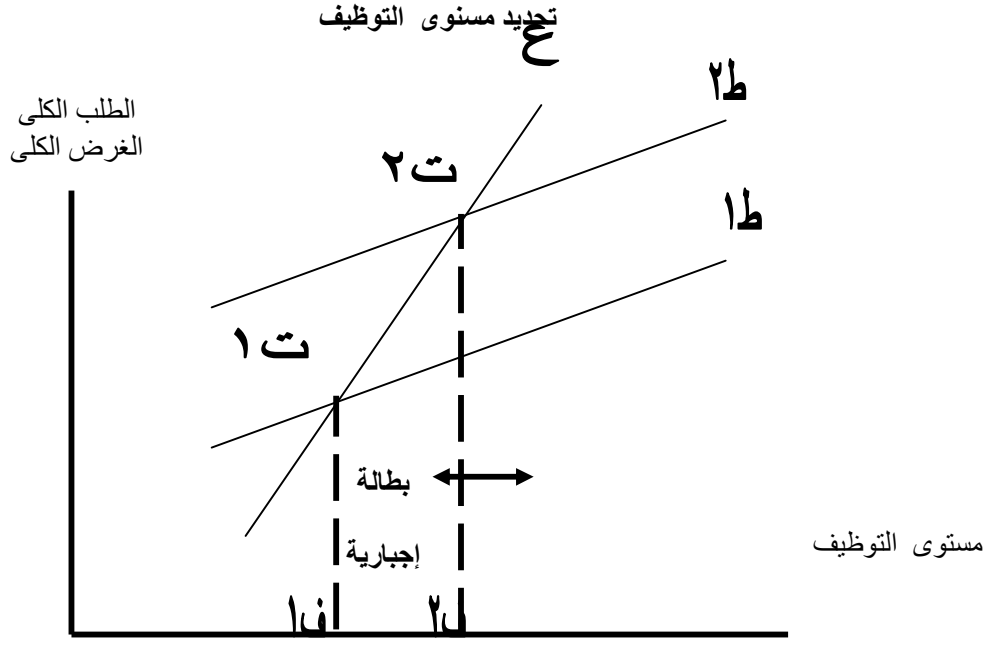

(ف١) فإذا فرضنا إن (ف٢) هو حجم قوة العمل في المجتمع فإن (ف١ ف٢) تمثل حجم البطالة الإجبارية وهذا يعنى إن حالة التوظيف الكامل ليست هي الحالة العاملة كما اعتقد التقليديون .

ويتأثر الطلب بين معدل الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ذلك أن (Keynes .) قد بين أن هنالك علاقة محددة بين التغيير في الاستثمار (ن) والتغيير في مستوى

الدخل (ل) . وهذه العلاقة يحددها مضاعف الاستثمار ، وهو يساوى مقلوب الميل الحدي للادخار . وعلى ذلك فإن

△ ل = م × △ن

ولعله من الواضح أن هذه العلاقة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك ويحدده السلوك الانفاقى للمجتمع ، وعلى درجة استجابة صناعات سلع الاستهلاك للزيادة في للطلب على هذه السلع .[٦]

أما الاستثمار فهو متغير يتوقف حجمه علي الميل للاستثمار وليس على مستوى الدخل . وتستمر الرغبة في الاستثمار حتي يتساوى معدل الكفاءة الحدية لرأس المال – معدل العائد المتوقع على الاستثمار مع معدل الفائدة الجارية ، فحينئذ يتحقق أعلى معدل للربح ويتحدد بالتبعية مستوى الاستثمار . وعلى ذلك فإنه يمكن زيادة الميل للاستثمار بالعمل على زيادة معدل الكفاءة الحدية لرأس المال وخفض سعر الفائدة . ويمكن رفع معدل الكفاءة الحدية لرأس المال من خلال :

١- دعم الثقة في الاقتصاد القومي .

٢- الاهتمام بمشروعات البنية الأساسية .

٣- فتح أسواق جديدة .

٤- تخفيض تكلفة الاستثمار.

٥- الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

كما يرى (Keynes .) أن الحكومة لابد أن تقوم بالاستثمار ، وأن تعمل على رفع الميل الحدي للاستهلاك بإعادة توزيع الدخل القومي لتتمكن من تحقيق مستوى أعلى التوظيف .[٧]

---

[٦] د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، محاضرات في الاقتصاد الكلي ، القاهرة ، سنة ١٩٨٦

[٧] J- m . Keynes , op . cit . pp . 372 – 373

ويؤكد (J. M . Keynes) أنه إذا أمكن إدارة الطلب الكلى على نحو صحيح فإن المجتمع سوف يحقق التوظيف الكامل . ويتم ذلك باستخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لتحقيق المستوى المناسب للإنفاق القومي .

وقد أكد (J. M . Keynes) أهمية السياسية المالية في هذا المجال وأعطى للسياسية النقدية أهمية ثانوية . ومع ذلك فقد أكد (الكينزي ون) في السنوات الأخيرة أهمية السياسية النقدية في التأثير فى الطلب الكلى . كما أكدوا أهمية التنسيق بين السياسيتين المالية والنقدية . وعلى ذلك فإنه إذا كان التوسع الاقتصادي مرغوباً فيه فإن التوسع النقدى لازم لدعم آثار عجز الموازنة العامة ، ومن ثم يضعف ميل أسعار الفائدة إلى الارتفاع استجابة للزيادة في طلب الحكومة للأرصدة المالية من سوق الإقراض .

أثر الطلب الكلى فى الإنتاج والأسعار :

وقد نتسأل : ما هو أثر الطلب الكلى فى كل من التوظيف والإنتاج والأسعار ؟ ونجيب على ذلك بأن هذا الأثر يتحدد من خلال مرونات التوظيف والإنتاج والأسعار .

تقيس مرونة التوظيف (م ن) درجة استجابة مستوى التوظيف (ث) للتغير في الطلب الكلى (ط) وهذه المرنة تعبر عن العلاقة بين التغير النسبي للتوظيف والتغير النسبي في الطلب الكلى (الإنفاق الحكومي)

$$\text{م ن} = \frac{\triangle \text{ ت} \div \triangle \text{ ط}}{\text{ت} \quad \text{ط}}$$

وتختلف درجة استجابة مستوى التشغيل للتتغيير في مستوى الطلب الكلى من قطاع إلى أخر ومن صناعة إلى أخرى باختلاف درجة توزيع الطلب وباختلاف أساليب الإنتاج . فهنالك صناعات كثيفة للعمل وأخرى لرأس المال وليس ثمة شك أن دالات الإنتاج تختلف فيما بين هذه وتلك .

ويؤدى الاختلاف في مرونات التوظف فيما بين الصناعات المختلفة إلى توافر القدرة على رفع مستوي التوظف رغم ثبات مستوي الطلب الكلي .فزيادة الطلب على إنتاج

الصناعات الكثيفة للعمل علي رفع من مستوى التوظف أما زيادته على إنتاج الصناعات الكثيفة لرأس المال فينخفض من هذا المستوى . وتحدد مرونة الإنتاج (م ن) العلاقة بين التغيير النسبة في حجم الإنتاج (ن) والتغيير النسبى في مستوى الطلب الكلى (ط) .

م ن = △ ن ÷ △ ط

ن ط

أما مرونة الأسعار (م س) فتبين العلاقة بين التغير النسبي للأسعار (س) والتغير النسبي في الطلب الكلى .

م س = س ÷ △ط △

س ط

وهنالك علاقة محددة بين مرونتى الإنتاج والأسعار فمجموعها يساوى واحد صحيح . ويمارس التغير في الطلب الكلى أثاره فى الجهاز الاقتصادي من خلال هذه العلاقة . م ن + م س = ١

وعلى ذلك نجد أن زيادة الإنفاق القومى تختلف أثارها باختلاف العلاقة بين هاتين المرونتين . فإذا كانت مرونة الإنتاج ضعيفة أو مرونة الأسعار مرتفعة . فإن زيادة الإنفاق القومي تمارس أثاراً قوية على الأسعار وضعيفة على الإنتاج ، وحينئذ يكون معدل ارتفاع الأسعار أعلى من معدل نمو الإنتاج بدرجة تحددها العلاقة بين مرونتي الإنتاج والأسعار . ولا يخفي أن درجة استجابة الإنتاج للزيادة في الإنفاق القومي تتوقف على قدرة المجتمع على تنمية الطاقة الإنتاجية ، وقدرته على تشغيل الطاقة العاطلة ، والقضاء على الاختناقات في الجهاز الإنتاجى ، وعلاج المشاكل الإدارية والاقتصادية والاجتماعية التي تعوق حركته وتغيير خطواته .

نموذج (كينز) والدول الساعية للتقدم :

تواجه الدول الساعية للتقدم مشاكل جوهرية يعكسها تخلف أدوات الإنتاج وطرائقه وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي ، وضعف منشآت البنية الأساسية ، وعدم كفاية الموارد

المالية ، وعدم الاستخدام الكامل لقوة العمل ، وقوة عوامل المقاومة الاجتماعية ، وعظم حساسية اقتصادها للموثرات الخارجية . وهى مشاكل تختلف جزرياً عن المشكلة التي عالجها (Keyne) .

s) في نظريته العامة ، وهى البطالة الإجبارية الناشئة عن انخفاض مستوى الطلب الفعال . لذلك لا بد أن تتبنى الدول الساعية للتقدم سياسات مختلفة للعلاج تستند إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية علماً بأن هذه النظرية قد صيغت عقب ظروف اقتصادية خاصة سيطر عليها الكساد ، وانتشرت البطالة في بداية الثلاثينات . وهذه النظرية لا تنطبق اليوم على الدول المتقدمة نفسها . فلم تعد ثمة المشكلة هي الكساد أو التضخم . فقد برزت مشكلة جديدة تتمثل في الركود التضخمى وليست ثمة ريب أن حقائق الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الساعية للتقدم تجعل هذه النظرية عديمة الجدوى كأساس لعلاج مشاكلها وتحقيق تنمية ناجحة .

فهي دول تتميز بضعف مرونة الجهاز الانتاجى . وهذا يعنى إن ارتفاع مستوى الطلب الفعال في قطاع الاستهلاك يودى إلى رفع الأسعار بدرجة اكبر مما يقود إليه من زيادة فى الإنتاج ، ومن ثم يرتفع المستوى العام للأسعار . إما زيادة الطلب الفعال في قطاع الاستثمار فسوف يؤثر فى الإنتاج بشكل عام .

وعلى ذلك فإن الدول المتخلفة يجب أن تركز في مسيرتها الإنمائية على رفع مستوى الطلب الفعال على سلع الاستثمار وليس على سلع الاستهلاك . ولذالك يمكن القول إن ضعف مرونة الجهاز الانتاجى سوف يعوق الاستجابة الكاملة للطلب على سلع الاستثمار . ومع ذلك فإن زيادة الطلب على سلع الاستثمار تعمل على زيادة مرونة الجهاز الانتاجى من خلال محاولات رجال الأعمال إشباع هذه الزيادة في الطلب .

ولا يخفى أن الدول الساعية للتقدم لديها كثير من الفرص الاستثمارية إلا أن الميل للاستثمار لديها ضعيف بسبب ضعف معدل الكفاءة الحدية لرأس المال قياساً بسعر الفائدة .

علـى أن الاسـتثمار فـي مشـروعات البنيـة الأساسـية لا يعتمـد علـى الميـل للاستثمار لأنها مشروعات لا تستهدف الربح . لذلك لا بد أن تقوم بها الدولة لترفع من مستوى الكفاءة الحدية لرأس المال ، وتزيد الميل للاستثمار . ومن ناحية أخرى ، فإن عمليـة التنميـة سـوف تولـد وفـرة اقتصـادية تنشـأ عـن علاقـات الارتبـاط والتكامـل بـين المنشآت الإنتاجية من ناحية والتكامل بينها وبين منشآت البنية الأساسية من جهة أخرى .وإذا كان مضاعف الاستثمار يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك فإنه يتوقف أيضا علي مرونة إنتاج سلع الاستهلاك . وتتوقف هذه المرونة بدورها على توقع اتجاهات الاستثمار ، وعلى مرونة الجهاز الانتاجى في قطاع سلع الاستهلاك .

وبناءً على ذلك يلاحظ أن مضاعف الاستثمار قد يكون منخفضاً برغم ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بسبب ضعف مرونة الجهاز الانتاجى وفى هذه الدول واهتزاز التوقعات بالنسبة للاستثمارات بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، ومن ثم ارتفاع المخاطرة ، وهكذا فإن القيام بعملية التنمية في إطار من التخطيط الاقتصادي والاجتماعي تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم يرفع من مرونة الجهاز الإنتاجى ومرونة الإنتاج . وترتفع قيمة مضاعف الاستثمار إذا كانت مشكلة الدول الرأسمالية المتقدمة وفقاً لما انتهى إليه (كينز) هي تزايد الميل للادخار وانخفاض الميل للاستثمار ، فإن مشكلة الدول المتخلفة تأخذ صورة عكسية تماماً تتمثل خطوطها في انخفاض الميل للادخار وضعف الميل للاستثمار رغم وفرة الفرص الاستثمارية . ولذالك يجب أن تركز السياسة الاقتصادية في الدول الساعية للتقدم على تنظيم وضغط الاستهلاك من خلال القضاء على الإسراف ، وتشجيع الاستثمار بالتخفيف من أعبائه بالوسائل الاقتصادية المناسبة .

نموذج دومار للنمو :

أكد أتباع (Keynes .) من بعده أن الاستثمار لا يؤثر فى جانب الطلب فقط ، ولكنه يؤثر فى الطاقة الإنتاجية (العرض) كذلك . فهو يزيد قدرة المستهلكين على الاستهلاك ، وقدرة رجال الأعمال على الإنتاج . ويؤدى هذا الأثر المزدوج إلى تحقيق

مستوى أفضل للتوازن ؛ إذ تعمل الزيادة الاوليه في الاستثمار بفعل المضاعف إلى زيادة الدخول القومية وتؤدى زيادة الدخل بدورها إلى زيادة الاستثمار. والمعامل الذي يزيد به الاستثمار بسبب نمو الدخل هو معجل الاستثمار.[٨]

$$\text{ع} = \frac{\text{ث} \quad \triangle}{\text{ل} \quad \triangle}$$

وهذه الزيادة التبعية في الاستثمار تودي إلى زيادة جديدة في الدخل ويبدأ المضاعف عمله من جديد . وتبدأ حركة تراكمية لنمو الدخل بفعل التداخل بين أثرى مضاعف ومعجل الاستثمار . ويبين المضاعف أثر نمو الاستثمار فى الاستهلاك . أما المعجل فيبين أثر نمو الاستهلاك على الاستثمار . وذلك على أساس وجود فعل ورد فعل بين الاستهلاك والإنتاج من خلال الدخل القومي . فعندما ينمو الاستهلاك يزداد الإنتاج بالضرورة ليستمر التوازن عند مستوى التوظيف الكامل . وتتوقف زيادة الإنتاج على : (١) نسبة رأس المال الإنتاج أي علي معامل رأس المال و (٢) العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة .

ويفترض هذا النموذج ثبات كل من الميل للادخار ومعامل رأس المال وأسعار الفائدة . كما يفترض ثبات نسب مزج العمل ورأس المال ويعد نموذج (دومار) في النمو الاقتصادي من أهم النماذج التي قامت على أساس من التحليل الكينزى ، وتبرز أهمية الاستثمار في نمو الاقتصاد القومى بشكل حركي .

فالاستثمار هو السبب المباشر لزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الاستهلاك . فهو يخلق الدخل وبالتالي يخلق طلباً على الإنتاج .

وبعبارة أخرى هنالك جانبان لعملية الإنتاج ، أولها هو جانب الطلب وثانيها هو جانب العرض .

---

[8] E.D.Domar , Essays in the theory of Economic Growth oxford Univ , press , 1957

ويتحدد أثر الاستثمار (ث) فى جانب الطلب بعمله على زيادة الدخل القومي (ل) يفعل مضاعف الاستثمار ١/خ وفقاً للعلاقة التالية :

△ ل = △ن. ١/خ

إما أثره فى جانب العرض في العملية الإنتاجية فتحدده العلاقة التالية

△ث . ١ = ث . م

خ

حيث تمثل (م) متوسط إنتاجية الاستثمار إلى نسبة الإنتاج إلى رأس المال أو مقلوب معامل رأس المال .ولقد افترض (Domar) في تحليله أن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل . وأخذ يبحث عن المعدل الذي ينمو به الاستثمار والدخل القومي حتى يحافظ على مستوى التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج .وفى بحثه عن المعدل التوازنى يقدر (Domar) أن شرط التوازن هو التعادل بين جانبي الطلب والعرض وعلى هذا فإن :

△ ل= △ث . ١ =

خ

وحيث أنه في حالة التوازن يكون الجزء المدخر من الدخل (خ . ل) يساوى الاستثمار (ث) فان :

خ. ل = ث

ل = ث

خ

وعلى ذلك فإن شرط التوازن هو :

△ ل = △ ث ÷ ث = △ ث = خ . م

ل خ خ ث

وهذا يعنى أن المعدل الذي يجب أن ينمو به الدخل القومي والاستثمار لتستمر حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج يجب أن يساوى الميل الحدي لادخار مضروباً في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار .

فإذا فرضنا أن ح = ١٠% ، م = ٢٠% ، ث = ١٥٠ مليون جنيه

سوف نجد أن = △ ث = خ . م

ث

△ث = ١٠ ×٢٠ = ٢

١٥٠ ١٠٠×١٠٠ ١٠٠

△ث = ٢ × ١٥٠ = ٣٠٠ = ٣ مليون جنية

١٠٠ ١٠٠

وعلى ذلك يكون معدل نمو الاستثمار الذي يحافظ على حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج هو :

٣×١٠٠ = ٢%

١٥٠

وعلى ذلك فإنه للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل في المجتمع فإن الاستثمار لا بد أن ينمو ٢% ولا يخفى أن أى انحراف عن هذا المسار سوف يودى إلى تقلبات اقتصادية فعندما تكون :

△ث > خ.م فإن الاقتصاد القومي يتجه إلى الرخاء :

ث

إما إذا كانت △ ن< خ . م فإنه يتجه إلى الكساد .

ن

ومع أهمية هذا النموذج من حيث بيانه لأثر الاستثمار فى الطاقة الإنتاجية ، وحسابه لمعدل النمو التوازنى للدخل إلا أنه قد استند إلى فروض غير صحيحة . فقد افترض ثبات الميل للادخار ومعامل رأس المال ومعدل الفائدة . وهو فرض غير صحيح . كما أن نسب مزج العمل ورأس المال تتغير مع التطور التقني . فضلاً عن ذلك فإنه يتجاهل البرامج الحكومية للاستثمار ، أى تدخل الدولة لتقويم المسار الاقتصادي.

تقدير معدل النمو في الدول المتخلفة :

رغم أن نموذج (Domar)الذي أشرنا إليه قد وضع تقديرات معدل النمو التوازنى للدخل القومي في الدول المتقدمة حيث يفترض حالة التوظف الكامل ، وهو أمر غير قائم في الدول المتخلفة ، فإنه يمكن استخدامه لتقدير معدلات النمو في هذه الدول .[٩]

فإذا فرضنا أن هنالك علاقة محددة بين حجم السكان وحجم القوة العاملة وفرضنا أن معدل نمو السكان يساوى معدل النمو الناتج القومي ، فإنه يمكن القول أن :

$$\frac{\triangle ن}{ن} = \frac{\triangle ع}{ع}$$

حيث تشير (ن) إلى النتائج الاجمالية و (ع) إلى القوة العاملة . فإذا فرضنا ثبات الأساليب الإنتاجية ، وفرضنا أيضا عرض العمل وهو نسبة محددة من حجم السكان ، لايتاثر بمستوى الأجور بمعنى أن عرض العمل عديم المرونة بالنسبة للدخل الفردي ، فإن تحقيق المعادلة السابقة يتطلب أن يقوم أي عامل يدخل إلى مجال الإنتاج نفس القدر الذي ينتجه من سبقوه إلى هذا المجال. ويتطلب هذا أن يكون لدى العامل نفس القدر من رأس المال (ل) التي يستخدمها من سبقوه إلى العمل . ويتحقق ذلك إذا كانت :

$\frac{\triangle ل}{\triangle ن} = \frac{ل}{ن}$ حيث تشير (ل) إلى رأس المال

وتأسيساً على ذلك فإنه يمكن تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادي كلما كان معدل نمو السكان أكثر انخفاضاً عن النسبة بين المعدل المتوسط للادخار ومعامل رأس المال . وبناء على ما سبق يمكن قياس معدل النمو باستخدام المعادلة التالية :

---

[9] L.j . Zimmerman , Economic Growth A lecture delivered at I.N.P. Cairo , 1959

ى = خ س –

م

حيث أن (ي) هي معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي ، وهو مؤشر عام للنمو الاقتصادي . وهذا يعنى أنه إذا كان لدينا معدل نمو سكاني (س) ومستوي تطور تقني (ت) فإن معدل الادخار هو الذي يحدد كمية العمل الاضافى الذي يمكن امتصاصه في العملية الاقتصادية .

فإذا كان معدل النمو السكاني (س) أكبر من النسبة بين معدل الادخار ومعامل رأس المال أي أن : س ≤ خ

م

فإننا لن نستطيع تشغيل عمال جدد بل سوف يتعطل عدد من العمال الذين يشاركون في الإنتاج أو يشكلون ما يسمى بالبطالة المقنعة وذلك بافتراض ثبات الفن الانتاجى ، وأن هنالك تكاملاً تاماً بين العمل ورأس المال . وبعبارة أخرى بفرض عدم إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج . وهذا الفرض واقعي إلى حد بعيد ، وهو يفسر لنا البطالة المقنعة في بعض القطاعات الاقتصادية في الدول الساعية للتقدم حيث يرتفع معدل نمو السكان وينخفض معدل الادخار ولنزيد القضية ايضاحاً نفرض أن معدل نمو السكان (س) كان ٢% وأن الزيادة في الدخل الفردى (ي) كان صفراً . وأن معامل رأس المال (م) كان ٣.٥% . وعلى ذلك يمكن حساب معدل الادخار اللازم للإبقاء على مستوى الدخل ثابتاً كما يلي:

ي = خ– س

م

= خ –٢% إذن خ = ٧%

٣.٥%

ومن جهة أخرى نجد أن تحقيق زيادة معينة في الدخل الفردي قد يمكن تحقيقها إذا استطعنا تخفيض رأس المال أو يمزج من تخفيض معامل رأس المال وزيادة معدل الادخار .

فإذا فرضنا في المثال السابق أن معامل رأس المال (م) كان ٣% لوجدنا إن زيادة الدخل الفردي بنسبة ١% تتطلب معدلا أقل للادخار :

$$\text{خ} = \frac{\%٢ - \%١}{\%٣}$$

إذن خ = ٩%

وإذا فرضنا أن (خ–) كانت ١٠% وأن معامل رأس المال انخفض إلى ٢.٥% وبقى معدل نمو السكان ثابتا عند ٢% فانه يمكن زيادة الدخل الفردي بمعدل ٢% بدلا من ١% نتيجة لخفض معامل رأس المال :

$$\text{ي} = \frac{\%١٠}{\%٢.٥} - \%٢ \text{ إذن ي} = \%٢$$

وهذا القول لا يتعارض مع فرضنا السابق ثبات أساليب الإنتاج وعدم الإحلال بين عوامل الإنتاج . ذلك لأنه في أية مرحلة من مراحل الإنتاج يكون هناك مجال لإدخال تعديلات فنية بسيطة تتحدد على ضوء العلاقة بينما أسعار العمل ورأس المال .

وليس يخفى أن التحليل السابق يقوم على أساس أن أسعار عوامل الإنتاج تعكس القدرة النسبية لهذه العوامل . فذا حدث ما يخل مثل تدخل الدولة في تحديد مستويات الأجور ووضع حد أدنى لها أو انتهاج سياسة تستهدف تعيين القوة العاملة لأهداف اجتماعية فإن الأجور لن تعكس حيئنذ الندرة النسبية للقوة العامة . وكذلك إذا أقدمت الحكومة على تقديم رأس المال بسعر فائدة منخفض لتشجيع الاستثمار فإن الندرة النسبية لرأس المال تكون مقدره حيئنذ بأقل من مستواها الفعلي .

*التنمية في الفكر الماركسي :

يعد (Karl Marx) أحد المفكرين الذين أثروا في مسارات الفكر الإنساني بقوة , فقد أنذر بالقدر المشئوم للرأسمالية . وهو القديس الأعظم للشيوعية . تحترمه مئات الملايين من الناس وتلعنه مئات الملايين أيضا ، وتحتل أفكاره أهمية ارتكازية في تشكيل سياسات الاتحاد السوفيتي والصين والدول الشيوعية الأخري . لذلك نجد لزاماً علينا أن نحيط ببعض من فكره إذا كنا نرغب حقاً في فهم ما يدور حولنا في هذا العالم.[١٠]

التفسير الاقتصادي للتاريخ :

يقيم (Karl Marx) تحليلة للنمو الاقتصادي علي أساس من مبدأ التحليل المادي ، أو الاقتصادي للتاريخ . واستناداً إلي هذا المبدأ يقرر ماركس أن الشعوب تستند في حركتها عبر التاريخ إلي النظام الاقتصادي بحسبانه محور الأفكار الذي تستند إليه كافة النظم السياسية والفلسفة والقانونية ويزعم ماركس بناءً علي ذلك أن أسلوب الإنتاج يعكس دائماً سلوك أفراد المجتمع .

والإنتاج في رأي (Marx) هو دائماً عملية اجتماعية يتعاون فيها الناس في صراع مع الطبيعة لاستخلاص خبراته . والطريقة التي يحصل بها هؤلاء الناس علي وسائل معيشتهم هي أسلوب الإنتاج . ويعالج أسلوب الإنتاج مسألتين الأولي هي القوه الإنتاجية أي طاقات ووسائل وفنون الإنتاج ، الثانية هي العلاقات الإنتاجية أي العلاقات الاجتماعية التي تحكم السلوك الإنتاجي للأفراد . وهذا يعني أنه بينما تعبر القوي الانتاجية عن الوسائل المادية للإنتاج فإن العلاقات الإنتاجية تعبر عن الإطار الاجتماعي الذي يتم فيه هذا الإنتاج . وتلعب العلاقات الإنتاجية إذاً الدور الأول في تحديد طبيعة النظام الاقتصادي وتعكس العلاقات الاجتماعية بين طبقات المجتمع .

ويقرر (كارل ماركي) أن القوي الانتاجية تنمو بمعدل أكبر من معدل نمو العلاقات الإنتاجية . وعلي ذلك فإن العلاقات تصبح بمرور الزمن إطارا ضعيفاً لقوي

---

[١٠] Karl Marx , Warges price and Profit , progress , publishers , Moscow , 1974

الإنتاج النامية ومن ثم لا بد أن يتمزق هذا الإطار ليفتح الطريق أمام القوي الانتاجيه . ومن الواضح أن تغير العلاقات الإنتاجية يتطلب تغير الأوضاع السياسية والقانونية والفكرية السائدة .

وينتهي ماركس في تحليلة إلي نتيجة مهمة وأساسية وهي أن النظام الرأسمالي ليس إلا أحد حلقات التطور ، وأنه يحمل بين أحشائه تناقضات أساسية سوف تكتب نهايته . وبعبارة أخري ، يقرر ماركس أن الرأسمالية ليس نظاماً غير قابل للتغيير ، وإنما هو حلقة سلسلة التطور . والقوه التي تعمل علي تغير النظام الرأسمالي هي ذلك التناقض الذي يحيا بين جنبيه ويفرز الصراع الطبقي ويولد الحركة والتغيير .

ويتجلي هذا التناقض في وجود طبقتين :

١- الرأسماليين ويملكون وسائل الإنتاج .

٢- العمال ويملكون قوة العمل .

ويزعم ماركس أن العمال يصبحون في إطار النظام الرأسمالي فئة خاضعة لأصحاب رؤوس الأموال كنتيجة لتطور أساليب الإنتاج .

ومن هنا ينشأ ما أسماه ماركس (استغلال الإنسان) .

قانون فائض القيمة :

لقد حاول ماركس أن يثبت هذا الاستغلال ويوكده من خلال قانون فائض القيمة الذي يعده ماركس قانون حركة النظام الرأسمالي . وقد نتساءل : ما معني فائض القيمة ؟ وكيف يتحقق ؟ ويجيب ماركس عن ذلك بأن العامل يعرض عمله في السوق ليشتريه الرأسمالي لقاء أجر يومي . وهذا الأجر اليومي الذي يدفعه الرأسمالي يقل عن قيمة الإنتاج الذي يحققه العامل في اليوم لأنه لا يحصل إلاّ علي الأجر الذي يلزم للحفاظ علي حياته أي أجر الكفاف . وهذا يعني أن الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل عمله لا يتحدد بقيمة إنتاجه الحقيقي بل يتحدد بنفقات المعيشة بحيث يظل العامل علي قيد الحياة قادراً علي العمل .

والفرق بين الأجر الذي يجب أن يحصل عليه العامل لقاء إنتاجه الحقيقي والأجر المدفوع له فعلاً هو فائض القيمة . وبعبارة أخري إن فائض القيمة هو عمل لم يدفع عنه أجر ، أو هو حق للعامل اغتصبه الرأسمالي . ولكي يوضح ماركس هذه المسألة يقسم رأس المال الذي يوظفه الرأسمالي إلي:

١- رأس مال ثابت لأن قيمته لا تتغير أثناء عملية الإنتاج ولكنها تضاف إلي قيمة السلعة .

٢- رأس مال متغير ، وهو الجزء الذي ينفقه الرأسمالي علي شراء قوة العمل . وهو متغير لأن قيمته تتغير حيث ينتج المعاول له فضلاً عن فائض القيمة ، وهو نفسه مقدار متغير .

ويمثل معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال) النسبة بين فائض القيمة ورأس مال المتغيير(العمل مدفوع الأجر) وإذا كانت (م) تمثل رأس المال المتغير و (ف) تمثل فائض القيمة ، فإن معدل فائض القيمة (معدل الاستغلال) = ف

م

ويفرق ماركس بين المعدل البسيط لفائض القيمة وهو (ف) ومعدله السنوي . فإذا فرضنا أن

(ع) هي عدد مرات دوران رأس المال المتغير في السنة فإن : المعدل السنوي لفائض القيمة

= ف ع

م

ومن هنا يقوم الصراع بين العمال والرأسماليين ويقرر ماركس أن النصر في هذا الصراع سيكتب للعمال لأنه مع تزايد العمال الذين يستخدمهم الرأسماليون واتجاه العمال إلي تنظيم أنفسهم في شكل نقابات سوف تدعم قدرتهم علي مقاومة السيطرة المطلقة لأصحاب رؤوس الأموال .

أفكار ماركس الأساسية في التطور :

يقرر ماركس أن هذا الصراع نفسه هو الذي يوحد بين صفوف العمال ويقوي التعاون بينهم حتي يتمكنوا من حماية أنفسهم من استقلال الرأسماليين . وينتهي هذا الاستقلال عندما يتمكن الشعب من الإشراف الكامل علي وسائل الإنتاج .[١١]

كما يري (Karl Marx) إن احتدام المنافسة بين المنشآت الرأسمالية تقضي علي المنشات الصغيرة . إذ تسيطر المنشآت الكبيرة ويتميز المجتمع بالتركيز الرأسمالي ، ويحدث أقراط في الإنتاج لا يقابله زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، ذلك أن قدرة العمال علي الإنفاق محدودة بفقرهم ، وقدرة أصحاب رؤوس الأموال محدودة برغبتهم في الادخار والاستثمار من أجل البقاء داخل حلبة المنافسة .

ويؤدي ذلك إلي اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . ويدخل المجتمع في أزمان تتزايد حدتها مع تزايد الصراع بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال ومع انتصار العمال في صراعهم مع الرأسماليين ينهار النظام الرأسمالي . علي أن (Karl Marx) يحث المجتمع علي أن يعجل بهذه النهاية من خلال المقاومة واستخدام القوة وعلي أشلاء النظام الرأسمالي وأنقاضه يقوم نظام جديد هو النظام الشيوعي الذي تنعدم فيه الطبقات وتنتهي فيه الصراعات علي ما يزعم ماركس .

وتأسيسا علي ما سبق يمكننا أن نبلور الأفكار الأساسية (Karl Marx) في التطور الاقتصادي فيما يلي :

١- أن الخصائص السياسية والاجتماعية والثقافية لأي مجتمع هي محصلة نشاطه الاقتصادي وأن السلوك الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبشر هو محصلة لمصالحهم الاقتصادية .

٢- أن مسيرة التاريخ تتأثر بسلسلة من المنازعات الطبقية التي يحاول البشر من خلالها تأكيد مصالحهم .

---

[١١] Karl Marx , Warges price and Capital , progress , publishers , Moscow , 1974

٣- أن المجتمعات الإقطاعية قد انهارت وتحللت بسبب نشأة طبقة وسطي ارتبطت مصالحها بنمو التجارة والصناعة ، وأن هذه الطبقة استطاعت أن تفرض نظاما سياسياً واجتماعياً وثقافياً جديداً يبرر لأصحاب رؤوس الأموال تحقيق الأرباح .

٤- أن المجتمعات الرأسمالية سوف تتحطم بسبب التناقض بين مصالح العمال ومصالح أصحاب رؤوس الأموال ، وتزايد البطالة ، وانخفاض مستوي الطلب الفعال بحسبان أن القوه الشرائية لدي العمال وهم القوي الاستهلاكية الأساسية ، محدودة بفقرهم . وأن القوة الشرائية لأصحاب رؤوس الأموال محدودة برغبتهم في الادخار والاستثمار .

٥- أن التناقضات المتأصلة في النظام الرأسمالي سوف تحدث تطورات ذاتية في هذا النظام تقوضه من أساسه . وهذه التطورات الذاتية تتمثل في زيادة الوعي لدي العمال بشكل يدفعهم إلي الاستيلاء علي وسائل الإنتاج بسبب أزمات البطالة . ويساعد علي هذه نشأة الاحتكارات بسبب التنافس علي الأسواق مما يمهد السبيل إلي نقل الملكية إلي الدولة .

٦- بعد أن تستولي الدولة الشيوعية علي السلطة نيابة عن العمال يندفع الإنتاج إلي الإمام خلال ما يدعي بمرحلة (ديكتاتورية العمال) دون أزمان ويزيد الدخل إلي أن تصبح الشيوعية الحقيقة ممكنة ويحدث هذا في رأي ماركس لأن الشيوعية سوف تزيل التناقضات الذاتية للرأسمالية.

وعلي ذلك فإن ماركس توقع نهاية النظام الرأسمالي لأسباب اجتماعية وليس بسبب الركود الاقتصادي ، وذلك استناداً إلي أن ماركس ينبئ بانهيار النظام الرأسمالي بعد أن يحقق أقصي مستويات النمو .

دالة الإنتاج عند ماركس :

يري (Karl Marx) في تحليله لعملية النمو أن الناتج القومي دالة للموارد الطبيعية والقوه العاملة ورأس المال والتطور التقني ، وهو نفس ما قامت به المدرسة التقليدية ، وهذا يعني أن :

ن = د (م ، ع ، ل ، ت)

حيث تشير (ن) إلي الناتج القومي ، و (ل) إلي رأس المال و (م) الموارد الطبيعية ، و (ت) إلي التطور التقني ، و (ع) إلي القوة العاملة .

ومع أن دالة الإنتاج عند ماركس هي نفس الدالة عند المدرسة التقليدية إلا أن هنالك اختلاف في التحليل تتبلور في :

١- أن (Marx) أعطي التطور التقني الأهمية الارتكازية كأساس لعملية النمو .

٢- أن القوة العاملة في نظر (Marx) ليس هي نفسها في التحليل التقليدي حيث أن (Marx) يعترف بإمكانية وجود بطالة إجبارية بين العمال بسبب انخفاض مستوي الطلب الفعال . علي ذلك فإن النمو السكاني لا يتساوي مع نمو القوة العاملة كما يفترض التقليديون .

٣- يعترف (Marx) بأن الموارد الإنتاجية محدودة كما هو في اعتقاد المدرسة التقليدية ولكنه لا يتفق مع هذه المدرسة في النتائج المترتبة علي ذلك . فقد رأي (Marx) أن هنالك علاقة بين قطاعي الزراعة والصناعة وهو ما لم تره المدرسة التقليدية . فهو يري أن نمو قطاع الصناعة وتطوره ينعكس علي قطاع الزراعة .

ويري أن قانون تناقص الغلة قد ينطبق علي الإنتاج الزراعي ولكنه ليس ظاهره ملازمة لهذا القطاع . وهو يستند في هذا القول إلي أن التجارة الخارجية تخفف الضغط علي الموارد الطبيعية المحدودة وتحد من أثار قانون تناقص الغلة .

٤- يعتقد (Marx) أن التطور التقني يتجه بشكل حتمي إلي خلق أساليب الإنتاج الكثيفة لراس المال والموفرة للعمل مستنداً في ذلك إلي أنه لا يمكن لأصحاب رؤوس الأموال أن يرفعوا من معدل الربحية إلا من خلال ضغط الأجور ولذلك يستخدمون أساليب الإنتاج الموفرة للعمل.

ويقسم ماركس الاقتصاد القومي إلي قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية وقطاع إنتاج السلع الإنتاجية . وهو يقرر بأن التوازن بين هذين القطاعين يتعرض للاختلال كنتيجة لطبيعة النظام الرأسمالي الذي يتسم بعدم التنسيق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج .حيث

يسعى المنتجون من الأفراد إلي تحقيق مصالحهم الشخصية [١٢٠]وهذا يعني أن التوافق غير قائم بين قرارات إنتاج سلع الاستهلاك وقرارات إنتاج سلع الاستثمار .

وعلي أساس اعتقاد (Marx) بأن هنالك اتجاهاً حتمياً للأخذ بأساليب الإنتاج الكثيفة لرأس المال بهدف زيادة الإنتاجية وزيادة الأرباح فإنه لا مناص من انخفاض النصيب النسبي للعمال في الدخل القومي في الأجل الطويل لسببين (١) بقاء معدلات الأجور عند مستوي الكفاف رغم زيادة الإنتاجية و (٢) الوفرة في عنصر العمل ، ومن ثم انخفاض مخصصات الأجور نسبياً بسبب البطالة بين صفوف العمال .وبسبب انخفاض النصيب النسبي في الدخل للعمال الدخل القومي في الأجل الطويل اتجه رجال الأعمال إلي زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية . باستخدام أساليب الإنتاج الكثيفة لرأس المال يحدث قصور في الطلب الفعال . ويرجع لعدم كفاية أجور العمال لشراء السلع الاستهلاكية بافتراض أن العمال يشكلون القوة الاستهلاكية الرئيسية وعلي ذلك فإن أزمة النظام الرأسمالي تتمثل في :

١- اتجاه التطور التقني إلي استخدام الأساليب الكثيفة لرأس المال الموفرة للعمل بهدف زيادة الأرباح ويودي هذا إلي تزايد البطالة .وبذلك يتمكن أصحاب رؤوس الأموال من الإبقاء علي الأجور عند حد الكفاف رغم زيادة الإنتاج . ويقل النصيب النسبي للعمال في الدخل القومي ، ومن ثم يقل مستوي الطلب الفعال علي أساس أن العمال هم القوة الاستهلاكية الأساسية وأن قدرتهم الشرائية محدودة بقدر فقرهم .

٢- تحدد الأرباح قدرة أصحاب الأعمال علي الادخار والتكوين الرأسمالي كما يؤدي قيام أصحاب رؤوس الأموال بالادخار إلي هبوط مستوي الطلب الفعال .

٣- يعاني النظام الرأسمالي من التباين بين معدلات نمو الصناعات المختلفة بسبب الانفصال بين القرارات التي يتخذها المنتجون كأفراد يسعي كل منهم لتحقيق مصلحته الشخصية وإنعدام التنسيق بين هذه القرارات علي مستوي المجتمع .

---

[١٢] د . عبد الرحمن يسري ، دراسات في التنمية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، سنة ١٩٧٣ ، ص ١٠٢ .

من خلال هذه الفكرة يقرر ماركس أن النظام الشيوعي هو الذي يهيئ أسباب النمو المستقر للجهاز الاقتصادي . وقد أخذ هذا المفهوم صورة عملية عندما قامت الثورة الشيوعية أكتوبر سنة ١٩١٧ في روسيا القيصرية . فقد بدأ (لينين) يتخذ سياسات إنمائية داخل إطار فكري ماركسي . وقد استندت هذه السياسات إلي مبدأين أساسيين هما الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط الشامل .

تقويم نظرية ماركس :

إن النظرة الموضوعية للفكر الماركسي تبين أنه ينطبق إلي حد ما في الدول التي لا زالت تخضع للسيطرة الاستعمارية . ففي هذه الدول لا زال العمال يستغلون لصالح الدول المسيطرة . كما أن رأس المال لا زال يتركز في يد حفنة قليلة من الرأسماليين ، بينما يغلف البؤس والشقاء حياة أغلب الناس . ويجد هذه الفكر قبولاً أيضاً . في دول مستقلة بسبب التباين الكبير في توزيع الدخل القومي وانخفاض الأجور إلي ما يقرب من حد الكفاف ، وانتشار البطالة السافرة والمستترة بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وضعف معدلات النمو فيها .

ويري البعض أن الصراعات الطاحنة في بعض دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تعكس إلي حد ما المناخ الذي تحدث عنه ماركس والواقع أن هذه الصراعات ليست تحقيقاً لنبوءة ماركس بقدر ما هي ثمار لأشجار الصراع التي زرعها الاستعمار الغربي والرعاية الشيوعية ، لتثمر حقداً وصراعاً وهدماً للقيم والمبادئ القومية الرشيدة .

ومع شمول الفكر الماركسي فإنه يتعرض لكثير من أوجه النقد فقد جاء الدليل علي خطأ ما أنبأ به ماركس في قيام الثورة في روسيا سنة ١٩١٧ دون غيرها من الدول الرأسمالية . لذلك أسرع قائد هذه الثورة (لينين) ليبرئ ماركس من هذا الخطأ . وقد وجد (لينين) التبرير المناسب في قوله إن المجتمعات الرأسمالية تنمو بمعدلات غير متكافئة ومن ثم أسباب الثورة قد تنضج في دولة وتتأخر في دولة أخري ومن ثم قد تقوم الثورة في دولة ما وليس كل الدول الرأسمالية . ومن جهة أخري يقرر ماركس في تحليله أن الأجور في الدول الرأسمالية سوف تصل إلي حد الكفاف – متأثراً في ذلك برأي آدم

سميت وريكاردو . و قد أقام تحليله الخاص بمعدل فائض القيمة (معدل الاستغلال) علي هذا الأساس ولعلنا نري جميعاً خطأ هذا القول . فقد ارتفعت الأجور في الدول الرأسمالية الي مستويات عالية تمكن العمال من التمتع بمستويات مرتفعة من الرفاهية لا يتمتع بها العمال في الدول الشيوعية التي تبنت فكر ماركس وجعلت منه وثناً يقدسه الشيوعيون ، وصنماً يعبده حواريوه .

وأقام ماركس تحليله علي فكرة الصراع الطبقي التي جعل منها معول هدم للنظام الرأسمالي . ولا ريب أن الصراع الطبقي هو معول هدم لأي بناء اجتماعي . وليس بخافٍ علي أحد أن الدولة الشيوعية التي جعلت من ماركس نبياً لها وجعلت من الفكر الماركسي أساساً لبنائها ليست خالية من هذا الصراع الطبقي . فالحزب الشيوعي هو الفئة المسيطرة دائماً علي كل شئ ولأعضائه كل السلطة والمزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فضلاً عن هذا فإن النظام الاجتماعي الشيوعي يحدد مظاهر السلوك الاجتماعي في قوالب معينة . وكأن الفرد ليس إلا ترساً في آلة عملاقة . وبذلك يفقد الفرد حريته في الحركة والتغيير . وهو أمر لا يتفق مع طبيعة الإنسان . وعلي ذلك يمكنا القول إن الشيوعية قد أضافت إلي الصراع الطبقي ، الذي جعل منه ماركس معول هدم للرأسمالية ، وإلغاء لإنسانية الإنسان . إذ جعلته عبداً للحزب والدولة .

ولعله من الواضح أن التحليل الاقتصادي للتاريخ الذي بني ماركس عليه تحليلة للتطور لا يعترف بالأديان أو القوة الروحية التي تشكل وتربي الضمير الإنساني . فأسلوب الإنتاج الذي يحدد طبيعة البناء الاجتماعي والسياسي الفكري للناس . وبعبارة أخري إن القوة الروحية ليست بين القوة التي تحدد الكيان الاجتماعي ، بل إن هذا الكيان هو الذي يشكل ضمير الإنسان .

إن هذا التفسير المادي للتاريخ لا يكشف إلا جانباً واحداً من جوانب التطور وحقائقه . ويخفي جوانب وحقائق أخري . فالتاريخ هو محصلة لتفاعل قوي اقتصادي واجتماعي

وسياسي وفكرية ودينية . وهكذا فإن ماركس قد أغفل عدداً من العوامل التي تمارس تأثيراً قوياً وبالغ الأهمية في مسيرة التطور .

الفكر التنموي الاشتراكي بعد ماركس :

ترجع الخطوط الأساسية للفكر التنموي الاشتراكي الحالي إلي كتابات Karl (Marx) و (Anglz) و (لينين) فعلي أساس هذه الكتابات تمت محاولات الاتحاد السوفيتي لصياغة نظرية اشتراكية للتنمية بعد ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ . فقد انشغل كثير من المفكرين بهذا الموضوع ، وعلي رأسهم (preobrazensky) في بدايات التطورعقب الثورة.[١٣]وقد وضع(preobrazensky) نظرية تستند إلي موقف الاتحاد السوفيتي الخاص والذي تميز بانخفاض مستوي أدوات الإنتاج ، والعزلة عن السوق الدولية . وكان محور نظرية عملية التراكم الاشتراكي (socialist accumulation) وأكد (preobrazensky) أن القطاع الصناعي الضعيف والصغير نسبياً لا يمكنه أن يتحمل عبء الاستثمار كاملاً . لذلك لا بد من الاعتماد في تمويل الاستثمار علي القطاع الريفي (sector) (peasant) ولتحقيق ذلك لا بد أن تكون أسعار السلع الصناعية التي يبتاعها الفلاحون أعلي من المستوي العادي للأسعار . وزعم أن هذه الصور التي تفتقد العدالة هي البديل الضروري في ظروف الاتحاد السوفيتي. وهو يري أنه ما دامت الدولة الاشتراكية لا تستطيع أن تحقق أشكالا مختلفة للتراكم الرأسمالي فلا بد أن تكون هناك صورة ما من التراكم الاشتراكي ، لكي تتحقق التنمية الصناعية .

قد تعرض هذا الاتجاه الفكري لنقد شديد داخل الاتحاد السوفيتي لأنه يمعن في استغلال الفلاحين ويهدد الاستقرار الداخلي اقتصادياً وسياسياً .وقد انتهي الأمر بإعدامه في إطار حركة التطهير في عهد (ستالين) سنة ١٩٣٧ . ومع ذلك فقد نفذ (ستالين) سياسة التراكم الاشتراكي من خلال وسائل تفتقد الرحمة والعدالة .وبرزت (نظرية التصنيع الاشتراكي) إلي الوجود داعية إلي تكثيف الجهد لإنتاج السلع الرأسمالية

---

[١٣] د . محمد علي الليثي ، تطور نظم الإدارة الاقتصادية في البلاد الاشتراكية ، دار الجامعات المصرية ، سنة ١٩٧٤

علـي حسـاب سـلع الاسـتهلاك بـافتراض أن هـذا الـنمط لازم لتنميـة وسـائل الإنتـاج الاشتراكي .ومن أهم النماذج في النظرية الاشتراكية نموذج التخطيط طويل الأجل الذي عرضـه (Feldman) كأسـاس للتنميـة القائمـة علـي التخطيط منذ سنة ١٩٢٨ . وهو يقوم علي أساس المفهوم الماركسي للاقتصاد الكلي .

يعتمد (فليدمان) في نموذجيه علي متغيرين رئيسيين (١) معامل فاعلية رأس المال (capital effectiveness coefficient) أي نسبة الدخل القومي إلي رأس المال الكلي ، و (٢) معامل الاستثمار (investment coefficient) أي نصيب الاستثمار من الدخل القومي .والسمة الأساسية لهذا النموذج هو تقسيم الاقتصاد إلي قسمين ويشمل القسم الأول كل الأنشطة التي تزيد القدرة الإنتاجية للمجتمع . أما القسم الثاني فيضم الأنشطة التي تحافظ علي الناتج عند المستوي الجاري[١٤]

وهذا النموذج وإن كان جذاباً من الناحية النظرية إلا أن أهميته العملية ضعيفة لأنه لا يتفق مع التقسيم الواقعي للاقتصاد كما أنه يتجاهل الصعوبات التي تواجه تقدير معامل رأس المال في المستقبل .

وعلـي أيـة حـال ، فانـه مـع نمـو الاتجاهـات الاشـتراكية كقـوة سياسـية تزايـد البحـث فـي المنـاهج النظريـة للاشـتراكية . علـي أن الفكـر الغربـي لـم يضـع أساسـا نظريـاً مكـتملاً للاشتراكية حتي الحرب العالمية الأولي .وبعد الحرب اكتسبت أحزاب اشتراكية وشيوعية قوة سياسية أضعف من أن تدفعها إلي كراسي الحكم أما في الاتحاد السوفيتي فقد قفز إلـي السـلطة ماركسيون صـارمون . وتحـول الاتحـاد السـوفيتي إلـي الاشـتراكية الشـمولية (Totalitarian) حيث تسيطر الدولـة علـي كل وسائل الإنتـاج ، وتحـدد الأهداف الاقتصادية للمجتمع ، وتوجه الإنتاج من خلال خطه مركزية أمره تعكس الاولويات كما يراها المخطط السياسي والاقتصادي .

---

١٤) Soumitra Sharma , Development Strategy and the Developing Countries , South Asian Publishers PUT . LTd , 1983 , P.74

علي أن أغلب الدول الاشتراكية قد أخذت بالنموذج السوفيتي حتي منتصف الخمسينات بالصورة التي كان عليها في ظل حكم (ستالين) الذي قام علي السلطة المطلقة واعتبر النموذج السوفيتي حنئيذ هو النموذج الوحيد للنمو في ظل الاشتراكية .

ولكن الفكر الاشتراكي بعد منتصف الخمسينات قد تطور بسرعة ليرسي مبادي إصلاحات اقتصادية كثيرة في الاتحاد السوفيتي نفسه وفي دول شرق أوربا التي تدور في فلكه[١٥]. وانتهي الأمر إلي التحرر نسبياً من التخطيط المركزي ، ومنحت حرية اكبر للمنشآت الإنتاجية في إدارتها لعملية الإنتاج وعاد معدل الربحية معيار للأداء الاقتصادي واستخدمت الحوافز النقدية وأصلحت نظم الأسعار وفي إطار هذا الاتجاه الإصلاحي تمت بحوث ومتخصصة في هذا المجال في بولندا وتشيكو سلوفياكيا والمجر يوغسلافيا بهدف وضع أساس نظري لنماذج وسياسات التنمية . وبذل العلماء جهوداً مكثفة للكشف عن ركائز وأسباب النمو المتوازن في الاقتصاد .

وبسبب الاختلاف الشديد في تأويل نظرية ماركس انقسم الماركسيون إلي تقليدين ومجددين .

ويري المجددون (Revisioists) انّه يمكن الوصول إلي الاشتراكية بشكل تدريجي من خلال عملية مستمرة للإصلاح فالاشتراكية ليست نتيجة آلية لانهيار الرأسمالية كما يزعم التقليديون لكنها إعادة بناء وأعية للنظام الاجتماعي وقد بات الماركسيون تقليديون ومجددون ، لا يتردون في تجاهل المبادئ عندما تتعارض مع رؤيتهم . وانتهي الأمر إلي تطبيقات اشتراكيه مختلفة .وأصبحنا نسمع عن(الاشتراكية الحره liberal socialism) التي تقع في مكان ما بين(الرأسمالية) و (الاشتراكية الشمولية) وتهتم (الاشتراكية الحرة) بالمنشآت العامة التي لا تستهدف تحقيق ربح وهذا ما يميزها أساسا عن الرأسمالية التي يمثل القطاع الخاص ركيزتها الأساسية . ونشير فيما يلي إلي بعض الملامح الرئيسية لهذه الاشتراكية المرتبطة بمنهجها التنموي :

---

[١٥] لقراءة تفصيلية عن هذه الإصلاحات الاقتصادية انظر : موريس د ب ، ف . م . كولنتاي ، ايفان ليبرمان وآخرون الإصلاح الاقتصادي في الدول الاشتراكية (ترجمة احمد فؤاد بلبع ، الهيئة العامة للكتاب

١- تؤكد الاشتراكية الحرة حرية اختبار المهنة . لذلك لا بد أن توجد سوق حقيقة للعمل يتنافس فيها الراغبون فيه والساعون إليه . ومع تحرك قوة العمل بين قطاعات الإنتاج بحثاً عن فرصة أفضل وأجر أعلي ، وتغير مستوي الناتج القومي ، مع التغيير في مستوي التوظف ويتحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي .ونسرع إلي بيان أن توزيع الدخل ، وتخصيص قوة العمل وعملية الإنتاج تحدده الندرة النسبية لقوة العمل ، والطرائق الفنية المستخدمة في عملية الإنتاج ومستوي الدخل ، وقدرة المستهلك علي الاختيار .

٢- تهتم بإنتاج السلع الرأسمالية لدعم عملية التنمية واستمرارها وتحدد الحكومة الاشتراكية نسبة ما يستثمر من (ن . ق. ج) في مجالات إنتاج السلع الرأسمالية وذلك باعتبارها مالكة للموارد ومن ثم تتلقي جزءاً من الدخل في صورة فائدة وربح وريع . وهذا يعني أنها لا تسمح بأن يعتمد حجم الاستثمار علي رغبة الناس في الادخار .ويمثل توجيه عوامل الإنتاج إلي مجالات الاستثمار محوراً اساسياً للسياسة والاقتصاد .

ويزعم الاشتراكيون بأنه لا يوجد في الاشتراكية شئ يسمي ندرة السلع الرأسمالية أو أموال الاستثمار . فالسلع الرأسمالية يمكن زيادة إنتاجها إذا أمكن تخصيص مزيد من العمل لهذا الغرض .

فالعمل هو العنصر الأول الوحيد للإنتاج . وهذا يعني أن السلع الرأسمالية لا تكون نادرة إلا بمقدار ندرة العمل في إنتاجها .

ولا يخفي زيف هذا القول . فمن المستحيل عملياً الحصول علي أية كمية مرغوبة من العمل – ومن الموارد والسلع الرأسمالية القائمة فعلاً لصناعة السلع الرأسمالية الجديدة .

ويؤدي نمو إنتاج السلع الاستثمارية إلي نمو القدرة الإنتاجية ومن ثم يصبح الاقتصاد أعظم قدرة علي إنتاج سلع الاستهلاك في الأجل الطويل.

وهذا يعني أن الإدارة الاقتصادية يجب أن توازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبل ، وأن تحدد السلع الرأسمالية التي تري إنتاجها في فترة ما حسب أولويات المنافع والتكاليف الاجتماعية .

٣- تستطيع الإدارة الاقتصادية أن تحدد الاستثمار بقرار تحكمي .ولكن توزيع هذا الاستثمار بين القطاعات الإنتاجية تحدده التغيرات في اتجاهات الطلب علي إنتاج هذه القطاعات . وهنا يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً في توجيه الاستثمار . إذ لا يمكن للمنشآت الإنتاجية ممارسة إنتاج يعجز عن دفع الفائدة علي الأموال المستثمرة .ويتحدد سعر الفائدة حسبما يري بنك الدولة الذي يقدم أموال الاستثمار إلي المشروعات العامة . وتلتزم المنشآت المقترضة بسداد مدفوعات الفائدة علي القروض

٤- اتساع نطاق ملكية الدولة للسلع الرأسمالية والموارد الطبيعية يعني عدم وجود أسواق حقيقية للسلع الرأسمالية والمواد الخام ، وأن هيكل الأسعار يحدد تحكمياً . وبذلك تواجه الإدارة الاقتصادية صعوبة شديدة في تحديد أسعار ملايين السلع ، وتعديلها من فترة لأخري . ولما كان المديرون المحليون أعلم من جهاز التخطيط بما يجب أن تكون عليه الأسعار ، لذلك تتجه الدول الاشتراكية إلي الأخذ بسياسة اللامركزية الإدارية بهدف توفير معلومات تفصلية ودقيقة يعتمد عليها في صنع القرار العام .

٥- تلعب الأرباح في (الاشتراكية الحرة) دوراً متزايد الأهمية ومع ذلك فان تحقيق أقصي معدل الربحية ليس هدفاً في حد ذاته. ذلك أن الدولة لا نحتاج إلي هذا الربح في تحقيق الاستثمار . إذ يمكنها أن تحصل علي أموال الاستثمار من خلال الضرائب وغيرها من أدوات السياسة المالية .علي أن مجرد تحقيق منشأة ما أو صناعة ما للربح هو في حد ذاته موشر هام للطلب علي إنتاج هذه المنشأة أو الصناعة . ويدعو وجود هذا الربح إلي تنمية الإنتاج حتي يختفي هذا الربح . وهكذا يكون الربح قرينة علي أن المنشأة الإنتاجية يجب أن تقوم باستثمار إضافي لتزيد إنتاجها .

وتودي الأرباح – كموشرات لمستويات الأداء – إلي تحقيق توزيع أفضل لموارد المجتمع . وتنشأ الأرباح الشرعية لسببين (١) حدوث طلب أكبر مما كان يتوقعه المخططون (٢) ابتكار أساليب جديدة تخفض نفقات الإنتاج . وعندما تتحقق الأرباح لسبب ما يكون للمديرين حق طلب مزيد من الاستثمار. فقد أصبحوا أعظم قدرة علي دفع الفوائد علي ما يقترضونه من أموال من بنك الدولة .

٦- تعتمد الإدارة الاقتصادية علي استراتيجية تجمع بين التخطيط وجهاز السوق . وفي هذه الاشتراكيه يقوم جهاز التخطيط المركزي بما يلي :

١- تحديد معدل الاستثمار وتوزيعه علي أساس من المقارنة بين معدل الربحية ومعدل الفائدة .

٢- تحديد مستويات الأجور والأسعار . علي أن كثير من الأثمان ليست سوي أثمان حسابية تحددها وتعد لها السلطات المركزية حسب ظروف العرض والطلب .

٣- التنسيق بين تصرفات الوحدات الإنتاجية

٤- تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار

٥- تحقيق التخصيص والاستخدام الأمثل للموارد .

ويتحقق التوازن عندما يحصل المستهلكون علي ما يرغبونه من سلع وخدمات ويتحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج في إطار تخصيصي صحيح ويتعادل الطلب الكلي والعرض الكلي عند أثمان تغطي نفقات الإنتاج .

ونخلص من كل مما سبق إلي أن الفكر الماركسي علي اختلافه ينظر إلي التنمية كعملية متوازنة ومستقرة . وهذا واضح في النظرية الماركسية التي تشير إلي صور ذهنية مختلفة للاتجاهات الاقتصادية في مراحل متقدمة من الاشتراكية . وهو ينظر إلي الاشتراكية باعتبارها (مرحلة تحول ثوري) إلي الشيوعية .

ويركز الماركسيون الجدد – وعلي رأسهم لينين – علي شرح عملية التنمية في إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي .

علي أن تمسكهم بمنهج عقائدي جامد يعوق تحليلهم الموضوعي لاستراتيجية التنمية . إذ يزعمون أن نموذج التنمية المناسب للدول المتخلفة يجب أن يكون تكراراً للنموذج السوفيتي ، وكأنه نموذج أبدي.

وقد انتهي هذا الجمود الفكري إلي خلق فكر اشتراكي جديد أكثر مرونة وأعظم تحرراً من قبضة المبادي الماركسية .وانتهي الأمر إلي وجود تطبيقات اشتراكية مختلفة .

خلاصة وتعقيب:

تكشف مناقشتنا لنظريات التنمية عن عوامل ارتكازية تحدد معدل النمو الاقتصادي . وتتمثل هذه العوامل في رأس المال ، وقوة العمل والتطور التقني والمناخ الاقتصادي الاجتماعي وحجم السوق وأسلوب الإدارة الاقتصادية .

فالتحليل التقليدي يتخذ من رأس المال والعمل ركيزة أساسية للنمو ويتضافر تأكيد (كينز) علي دور رأس المال في توليد الدخل مع ما يؤكده الفكر الماركسي من دورة في زيادة الإنتاج في نموذج (دومار) للنمو ، الذي يؤثر بقوة في فكر المخطط الاقتصادي . ذلك أن تساوي معدل نمو الدخل مع النسبة بين معدل الادخار ومعامل رأس المال هي أحد العوامل الأساسية التي شغلت الفكر الغربي عند مناقشته لقضية التخطيط في الدول المتخلفة . وينظر المفكرون ، غالباً إلي رأس المال كعامل ضروري للتنمية أو كمتغير استراتيجي . أما قوة العمل فتلعب دوراً مهماً باعتبارها أداة التنمية ويتحدد عرض العمل بحجم السكان والتركيب السكاني من حيث العمر والنوع إلي جانب عوامل أخري اجتماعية – وقد شرح التقليدون علاقة قوة العمل بالموارد الطبيعية . كما بين (كينز) أن البطالة الإجبارية بين قوة العمل تنشأ عندما يعجز الطلب الفعال عن امتصاص قوة العمل . كما أكد أن إدارة الطلب الكلي علي نحو صحيح تقود إلي تحقيق التشغيل الكامل لقوة العمل ، ومن ثم الموارد المادية في المجتمع . وفي نموذج (دومار) يؤثر معدل النمو السكاني بقوة في معدل النمو الاقتصادي . وفي هذا ما يدعو إلي ضرورة تبني الدول المتخلفة لسياسات سكانية مناسبة في ضوء العلاقات بين معدل الادخار ومعامل رأس المال .

أما التطور التقني فيؤثر بقوة علي معدل اتجاه الاستثمار . ولقد كشف التقليديون عن أثر التقنية علي مستوي الإنتاجية ومعدلات الأرباح ، ومن ثم علي معدل الاستثمار . ويتخذ التطور التقني صورة التجديد والابتكار عند J.A Schumpeter" ويشكل اختيار الفن الإنتاجي عاملاً حيوياً في نموذج (دومار) للنمو – أما (ماركس) فيكشف عن جانب آخر للتطور حيث يقدر أن هذا التطور يؤدي إلي استخدام أساليب كثيفة لرأس المال وموفرة للعمل . وهو بذلك يخلق جيشاً من البطالة ، ويقود إلي انهيار النظام

الرأسمالي في النهاية . وكأنه ينذر الدول المتخلفة التي تواجه اختلالاً في علاقة السكان بالموارد المادية بسبب النمو السكاني السريع بأن تختار طرائق إنتاجية كثيفة للعمل .
وتكشف تلك النظريات كذلك عن دور المناخ الاقتصادي والاجتماعي في عملية التنمية . فقد أكد التقليدون أهمية الحرية الاقتصادية في خلق الظروف المثلي للنمو . وبين (كينز) أن هذه الحرية تقود النظام الرأسمالي إلي الانهيار إذا غابت الحكومة عن مسرح الحياة الاقتصادية والاجتماعية . إذ يجب أن تتدخل الحكومة لتقويم المسار الاقتصادي من خلال سياسة مالية ونقدية مناسبة .
ويكشف (ماركس) عما تؤدي إليه الرأسمالية من تناقضات اجتماعية وصراعات طبقية بسبب استغلال رجال الأعمال لقوة العمل . وهي بذلك تحمل بين أحشائها بذور فنائها . وعلي أنقاضها تقوم (الاشتراكية) كمرحلة تحول تعول إلي (شيوعية) تحقق المساواة بين الناس . علي أن هذه المساواة ليست سوي وشاحاً كاذباً يخفي وراءه صورة عارية للاستبداد ، وتقييد حرية الفكر والعمل. ولسنا في حاجة إلي بيان أن المجتمع الذي ينكر الدين إنما يطفح فساداً ورذيلة وحقداً . والصراع الذي يتحدث عنه الماركسيون في الرأسمالية هو سمة أساسية في النظم الشمولية التي تتكر الدين ودوره في تشكيل الضمير الإنساني .
وليس ثمة جدل في أن تدخل الدولة ضرورة لأحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية تدعم حركة المجتمع علي درب التنمية علي أن يكون جوهر هذا التغيير ومحوره هو :
١- نقل السلطة السياسية إلي أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية وهم أغلب الناس .
٢- عزف منظومة متكاملة بين السياسة الإنمائية والعقيدة التي يدين بها الشعب .
إذ تتحقق أعظم قوة دفع للجهد الإنمائي حيث ترتكز استراتيجية التنمية علي العقيدة التي يؤمن بها الشعب فحينئذ يمارس الناس عملية التنمية في إطار نفسي وفكري يحقق السلام الاجتماعي .

ويؤكد الفكر الاقتصادي أهمية السوق كمحدد جوهري لمعدل الاستثمار ، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي . فليس يخفي ما أكده التقليديون من أهمية السوق الداخلية والخارجية ، وما أكده (ج . شوميتر) من أن فتح أسواق جديدة هو أحد عناصر التجديد والابتكار . وليس يخفي كذلك أن ضيق السوق يشكل عقبة أساسية أما تحقيق معدل نمو مرتفع . وينشأ هذا الضيق عن تمزق السوق الداخلية وعدم تكاملها ، وما تكابده الدول المتخلفة ، في السوق الدولية من ضغوط بسبب سياسات وإجراءات الحماية التي تمارسها الدول المتقدمة . ويكشف الفكر الماركسي عن أهمية ارتكاز إدارة التنمية علي الملكية العامة لوسائل الإنتاج الرئيسية والتخطيط المركزي لتحقيق التخصيص والاستخدام الأمثل لموارد المجتمع .وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر .

ولسنا ننكر أهمية ما كشفت عنه هذه النظريات في تحليلها لعملية التنمية . ولكنها لا تعدو أن تكون أفكارا تدور حول هذه العملية في الدول المتخلفة ولا تنفذ إلي جوهرها وأعماقها الداخلية . ومن الأهمية بمكان أن يتسلح الاقتصادي بنظريات تنموية تمكنه من تحليل عملية التنمية في بئية معينة. ولكننا نؤكد أن إدارة التنمية في مجتمع ما لا تعتمد أبداً علي وجهات نظر خارجية حتي لو استخدمت أحدث النماذج النظرية .والسبب في ذلك أن هذه النماذج الفكرية تفقد معناها حين نغرسها في بئية اقتصادية واجتماعية تختلف عن تلك التي ولدت فيها . وهذا يعني أن إدارة التنمية يجب أن تستند إلي استراتيجية تستوعب التاريخ القومي ومشاكل البئية .

وليس يخفي أن الفكر الاقتصادي في الدول المتقدمة فكر ناضج ومتطور . ولكن المشاكل التي تشغل بال المفكرين في هذه الدول ليست هي نفسها في الدول المتخلفة . لذلك فانَ هذه الدول في حاجة الي مناهج فكرية جديدة تستوعب التاريخ القومي لشعوبها وتعكس آمالها في اختلاع جذور الفقر والتخلف. وأية نظرية يغيب عنها ذلك لست أهلاً للكشف عن ركائز التنمية الفعلية .

ومهما يكن من أمر ، فانَ اقتصاديات الدول المتقدمة ، وما ارتبط بها من فكن تنموي ليست نماذج يقاس عليها . وهكذا فإن أي منهج نظري يرتكز علي خبرات دول قليلة

متقدمة يفقد مضمونه عندما ننقله إلي دول أخري متخلفة . وأية برامج تعليمية تستند إلي هذا المنهج هي برامج عاجزة ومشوهه تفرز آثار سلبية شديدة الخطورة إذا لم يتنبه القائمون عليها أي أنهم يناقشون حالات خاصة بدول متقدمة لا تمس جوهر التنمية في الدول الساعية للتقدم .

وتتعاظم الخطورة حين يتخذ منها صانعو القرارات قواعد لما يصفونه من سياسات. فهذه المناهج التي ولدت في بيئة متقدمة ليست نماذج صحيحية في كل زمان ومكان وحين يتمسك بها المخطط الاقتصادي والسياسي إنما ينظم أغنية الفشل والإخفاق لإدارة التنمية. فليس من المستبهم أن تبني قادة الدول المتخلفة لمناهج فكرية أجنبية (غربية أو ماركسية) إنما يؤدي إلي توجهات خاطئة في استراتيجية التنمية لأنها تفقد حينئذ قواعدها الاجتماعية . ويأتي معدل النمو الذي يلتف بعباءة الفكر المتقدم وقد أصابه الضعف والوهن . إذ لا يجد غذاء كافياً من ينابيع التاريخ القومي ، ولا يستوعب العلاقات بين المؤسسات المختلفة وأنماط السلوك الاقتصادي والاجتماعي في الدول المتخلفة .